

معالي رئيس المؤتمر العام المحترم
 أصحاب المعالي الوزراء المحترمون
 أصحاب السعادة السيدات والسادة الحضور المحترمون
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي أن أتراس وفد بلادي إلى هذا المؤتمر وأن أتقدم بأحر التهاني إلى السيد " بمناسبة انتخابه رئيساً للمؤتمر كما نود أن نهني اللجنة التحضيرية على ما قدموه من جهد كبير في التحضير والإعداد له كما ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن وافر الشكر والتقدير إلى معالي مدير عام الوكالة السيد يوكيا امانو والأمانة العامة للوكالة لما قدموه من جهد متميز لإنجاح هذا المؤتمر .

السيد الرئيس :

لقد مضى أكثر من عام على عقد المؤتمر الوزاري الأول في مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي تمخض عنه إصدار الإعلان الوزاري الذي شكل خارطة طريق لجميع الدول من أجل مراجعة سلامة المنشآت النووية على أراضيها وتحديد مواطن الضعف فيها واتخاذ جميع الوسائل الممكنة لتحسين الأمن والأمان النوويين وبالأخص في الدول التي تتعرض للظواهر الطبيعية الحادة . لقد اثبت شعب وحكومة اليابان قدرة عالية على تجاوز المحن وقدموا نموذجاً صلباً لمواجهة الصعاب وخير دليل على ذلك عقد هذا المؤتمر في مركز مدينة فوكوشيما مما يعد مؤشراً هاماً لإعادة الثقة في استخدامات الطاقة الذرية كجزء من مهام بناء القواعد الاقتصادية من أجل خدمة المجتمعات الإنسانية .

إن الدروس المستنبطة من هذا الحادث يجب أن تنعكس بشكل مباشر على البرامج الموجودة حالياً أو البرامج التي في النية إقامتها من خلال مراجعة شاملة لمعايير الأمن

والأمان النوويين وتقويتها وان الوكالة الدولية للطاقة الذرية مدعوة لتحديث وتقوية الإجراءات الخاصة بالأمن والأمان النوويين وفق الأطر القانونية والصلاحيات الممنوحة لها خاصة وان الحوادث النووية قد تتجاوز حدود بلد الحدث مما يجعل المسؤولية القانونية أكثر تعقيدا .

إن الخبرة المتراكمة لدى الوكالة وبعض الدول الأعضاء فيها كفيلة بتعزيز وتقوية أمان البرامج النووية إذا ما تم نقلها بشكل منهجي ودون إعاقة إلى الدول الأعضاء الأخرى مما سيسهل عملها في تنفيذ البرامج بثقة أكثر وفي هذا الإطار فان التعاون الإقليمي للمؤسسات الرقابية أصبح أكثر ضرورة لمواجهة التحديات المشتركة في ظل تزايد التهديدات المحتملة .

السيد الرئيس :

سعت حكومة بلادي وقبل حادث فوكوشيما إلى إعادة هيكلة المؤسسات ذات الصلة بالتطبيقات النووية وإصدار التشريعات القانونية التي من شأنها تنظيم العمل المؤسسي وخاصة المشاريع المتعلقة بتصفية المنشآت النووية التي دمرت خلال الحروب المتلاحقة والتي تشكل تحديا فريدا من نوعه وغير مسبوق . وتعمل المؤسسات العراقية ذات الصلة بشكل مباشر مع خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية من اجل ضمان تنفيذ الأعمال وفق المعايير المعتمدة من قبل الوكالة .ومن أهم التشريعات التي أنجزت خلال هذا العام :

- المصادقة على البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية الضمانات الشاملة بتاريخ ٢٨/حزيران/٢٠١٢ بعد أن تم التزام العراق بتطبيقه طوعيا منذ عام ٢٠١٠ .
- المصادقة على قانون هيئة الرقابة الوطنية لمنع الانتشار بتاريخ ١٦/شباط/٢٠١٢ والذي سيضمن عدم انحراف الأنشطة السلمية إلى أنشطة محظورة وفق المعاهدات

والاتفاقيات الدولية النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها والسيطرة على المواد والمعدات المرتبطة بها .

• المصادقة على الاتفاقية الدولية لقمع الإرهاب النووي بتاريخ ١٥/كانون الأول/٢٠١١ والتي سيتم خلالها وضع الآليات لمكافحة وقمع الإرهاب النووي .

و من المؤمل أن يصوت مجلس النواب على اتفاقية الحماية المادية وقانون هيئة الطاقة الذرية العراقية والهيئة الوطنية للرقابة الإشعاعية والنووية.

وتعد خطة الطوارئ الوطنية الموحدة التي ساهمت فيها جميع المؤسسات ذات الصلة إحدى الركائز الأساسية للاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ على المستوى الوطني والإقليمي ومن جانب آخر فان حكومة العراق اتخذت جميع الإجراءات التي من شأنها مواجهة وقمع الإرهاب النووي الذي بات مصدرا من مصادر التهديد الذي لا تحمد عقباه .

وفي الختام فان وفد بلادي يؤيد التوصيات التي سيخرج بها هذا المؤتمر ونأمل أن تشهد الأعوام القادمة مزيدا من إجراءات بناء الثقة في تعزيز الاستخدام الأمثل للطاقة الذرية في خدمة المجتمع الإنساني .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته